الأمم المتحدة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار: أولويات للعمل

(يانوكا، فيجي، ٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ٢٣ (A/61/23/Add.1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ٢٣ (A/61/23/Add.1)

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار: أولويات للعمل

(يانوكا، فيجي، ٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0225-1268

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	مقدمة	١-٥	١
الثاني –	تنظيم الحلقة الدراسية	٦-١٠	٣
الثالث –	لمحة عامة عن الحلقة الدراسية	١١-٢١	٥
	ألف – وقائع الحلقة الدراسية	١١-١٦	٥
	باء – البيانات والمناقشات	١٧-٢١	٥
الرابع –	الاستنتاجات والتوصيات	٢٢-٧٠	٧
	ألف – دور اللجنة الخاصة في تيسير إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار	٢٣-٤٨	٧
	باء – حالة توكيلاو	٤٩-٥٢	١١
	جيم – وجهات نظر الدول القائمة بالإدارة، وممثلي الأقاليم، والخبراء في منطقة المحيط الهادئ	٥٣-٥٧	١٢
	دال – متابعة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٥	٥٨-٦٠	١٣
	هاء – آراء ممثلي الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٦١-٦٢	١٤
	واو – دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٦٣-٧٠	١٤
المرفقات			
الأول –	قائمة المشاركين		١٧
الثاني –	بيان أنتوني بريان سيفرين، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة الخاصة		٢٠
الثالث –	رسالة من الأمين العام		٢٣
الرابع –	قرار بشأن الإعراب عن التقدير لحكومة فيجي وشعبها		٢٤

الفصل الأول

مقدمة

١ - في القرار ٥٥/١٤٦ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أعلنت الجمعية العامة الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ باعتبارها العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة العمل، المبينة في مرفق تقرير الأمين العام (A/46/634/Rev.1 و Corr.1)، التي استُكملت حسب الاقتضاء، لتصبح خطة العمل للعقد الدولي الثاني. وترد خطة العمل المستكملة في تقرير الأمين العام عن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61).

٢ - ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٠/١١٩ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على برنامج العمل الذي تتوخى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الاضطلاع به في عام ٢٠٠٦، ويشمل عقد حلقة دراسية في منطقة المحيط الهادئ تنظمها اللجنة ويحضرها ممثلون من جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣ - ومثلما ورد في المبادئ التوجيهية والنظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2006/1/Rev.1)، فإن الغرض من الحلقة الدراسية هو استعراض التقدم الذي أحرز في تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، بغرض تحديد الأولويات للمتابعة والعمل المكثف في السنوات الباقية من العقد. كما ستقيّم الحلقة الدراسية الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي[(١)]، لا سيما تطورها الدستوري نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير، بغية وضع برنامج عمل بنَّاء على أساس كل حالة على حدة لإنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وستحدد الحلقة الدراسية أيضا المجالات التي يمكن أن تعزز فيها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل برامج مساعدة للأقاليم في إطار متكامل لضمان التنمية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المستدامة للأقاليم المعنية.

---

(١) في الوقت الحاضر، تشمل قائمة الأقاليم التي تعنى بها اللجنة الخاصة وينطبق عليها الإعلان ما يلي: أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات.

٤ - وسيكون من شأن المواضيع التي ستبحثها الحلقة الدراسية أن تساعد اللجنة الخاصة على إجراء تقييم واقعي لحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وستولي الحلقة الدراسية أهمية خاصة لطائفة واسعة النطاق من آراء شعوب تلك الأقاليم. وستكفل أيضا مشاركة المنظمات والمؤسسات التي تشارك على نحو نشط في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقاليم.

٥ - وستشكل مساهمات المشاركين أساسا لاستنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية، التي ستدرسها اللجنة الخاصة دراسة متأنية بهدف تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة تتعلق بتحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

الفصل الثاني

تنظيم الحلقة الدراسية

٦ - عقدت الحلقة الدراسية في يانوكا، فيجي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٧ - وتضمنت الحلقة الدراسية عقد خمس جلسات، شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، والمنظمات غير الحكومية الإقليمية وغيرها، والخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول. وقد نُظمت الحلقة الدراسية بهدف التشجيع على تبادل الآراء بصورة مفتوحة تتسم بالصراحة.

٨ - وتولى إدارة الحلقة الدراسية أنتوني بريان سيفرين، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة، بمشاركة من الأعضاء التاليين في اللجنة الخاصة: الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وسانت لوسيا، وسيراليون، والصين، وفيجي (الدولة المضيفة)، وكوبا، والكونغو. وشاركت نيوزيلندا، ، وهي الدول القائمة بالإدارة، في الحلقة الدراسية، وجاءت مشاركة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية كمراقبين. كما شارك في الحلقة الدراسية كل من الأرجنتين، وأسبانيا، والبرازيل، والجزائر، وكيريباس، والمغرب.

٩ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عُين عضوا اللجنة الخاصة التاليين نائبين لرئيس الحلقة الدراسية: رودريغو ماليركا دياز (كوبا) وسولاي - ماناه كبوكومو (سيراليون). وعُين ألبرت سيتنيكوف (الاتحاد الروسي) مقررا للحلقة الدراسية. وتولى الرئيس توجيه عمل لجنة الصياغة، التي ضمت مثلين لكل أعضاء اللجنة الخاصة: الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وسانت لوسيا، وسيراليون، والصين، وفيجي، وكوبا، والكونغو.

١٠ - وكان جدول أعمال الحلقة الدراسية على النحو التالي:

(أ) دور اللجنة الخاصة في تيسير القضاء على الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار:

'١' تقييم التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، ودور الدول القائمة بالإدارة ومساهمة سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

'٢' تقوية وتحسين التعاون مع الدول القائمة بالإدارة بهدف تنفيذ ولاية القضاء على الاستعمار في الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

(ب) حالة توكيلاو:

'١' وجهة نظر الدولة القائمة بالإدارة؛

'٢' وجهة نظر توكيلاو؛

'٣' آراء الخبراء العارفين بتلك الحالة.

(ج) وجهات نظر الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم في منطقة المحيط الهادئ بشأن وضعها الحالي وإكمال عملية القضاء على الاستعمار في تلك الأقاليم.

(د) آراء الخبراء بشأن عملية القضاء على الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ.

(هـ) متابعة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت سنة ٢٠٠٥ في سانت فنسنت وجزر غرينادين:

'١' وجهة نظر اللجنة الخاصة؛

'٢' وجهة نظر الدول القائمة بالإدارة؛

'٣' وجهة نظر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

(و) آراء ممثلي الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن وضعها الحالي وإكمال عملية القضاء على الاستعمار في تلك الأقاليم.

(ز) دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: بيانات مقدمة من قبل ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخبير مستقل.

(ح) توصيات بشأن تدعيم العمل في الفترة الباقية من العقد الدولي:

'١' توصيات بشأن تدعيم عملية القضاء على الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ؛

'٢' توصيات بشأن تدعيم عملية القضاء على الاستعمار في منطقة البحر الكاريبي والأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

الفصل الثالث
لمحة عامة عن الحلقة الدراسية

ألف – وقائع الحلقة الدراسية

١١ – في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح أنتوني بريان سيفرين (سانت لوسيا) الحلقة الدراسية بصفته رئيسها.

١٢ – وألقى كلمة أمام الحلقة الدراسية الأونورابل بيو تابايوالو، وزير الدولة للمشاريع الصغيرة وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية جزر فيجي.

١٣ – وفي نفس الجلسة، ألقى رئيس اللجنة الخاصة ببيان افتتاحي (انظر المرفق الثاني).

١٤ – وفي نفس الجلسة، قرأت رئيسة وحدة إنهاء الاستعمار بإدارة الشؤون السياسية، بالأمانة العامة للأمم المتحدة، رسالة من الأمين العام (انظر المرفق الثالث).

١٥ – وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي الجلسة الخامسة، أدلى الرئيس ببيان ختامي.

١٦ – وفي نفس الجلسة، اعتمد المشاركون بدون تصويت قرارا يعرب عن التقدير لحكومة فيجي وشعبها (انظر المرفق الرابع).

باء – البيانات والمناقشات[٢]

١٧ – في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيانات كل من الرئيس، وأولو – أو – توكيلاو، القائم على إدارة توكيلاو. وقدم الخبير فالاني أوكوسو (توكيلاو) عرضا عن توكيلاو. وعرض جوفيليسي سوفيناكاما (توكيلاو) ورقة عن توكيلاو أعدها الخبير توني أنجيلو (نيوزيلندا). وأدلى ممثلو المغرب، والجزائر، وجبهة البوليساريو، والرئيس ببيانات عن نقاط نظام.

١٨ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيانات ممثل ساموا الأمريكية، وممثلو منظمة الشعب من أجل الحقوق الأصلية (غوام)، ولجنة ريبو نو (كاليدونيا الجديدة)، ومركز المعلومات المعني بشواغل منطقة المحيط الهادئ (فيجي)، وجبهة الكاناك

(٢) تتوفر كل البيانات وورقات المناقشات التي شهدتها الحلقة الدراسية من خلال موقع الأمم المتحدة المخصص للقضاء على الاستعمار على شبكة الإنترنيت www.un.org/Depts/dpi/decolonization.

الاشتراكية للتحرير الوطني في كاليدونيا الجديدة. وأدلى ممثل فرنسا ببيان. وأدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان عن توكيلاو.

١٩ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيانات ممثلو الجزائر، والأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، والمغرب، وأسبانيا، وجزر فرجين البريطانية، وجزر فوكلاند (مالفيناس)[٣]، وجبهة البوليساريو، وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة.

٢٠ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الخبير كارلايل كوربين (جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة) عرضا. وأدلى ببيانات ممثلو الصين، وكيريباس، وإندونيسيا.

٢١ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نظر المشاركون في مشروع تقرير الحلقة الدراسية الذي عرضه مقرر الحلقة، ألبرت سيتنيكوف (الاتحاد الروسي).

(٣) ثمة نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عرض الرئيس على المشاركين الاستنتاجات والتوصيات المبينة أدناه:

ألف - دور اللجنة الخاصة في تيسير إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار

١ - القضاء على الاستعمار، دور اللجنة الخاصة، وخطة العمل

٢٣ - أكدت الحلقة الدراسية أن للأمم المتحدة دور مشروع تقوم به على الدوام في عملية إنهاء الاستعمار. وتمثل ولاية اللجنة الخاصة برنامجا سياسيا هاما للأمم المتحدة. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها حتى يتم حل كل المسائل المعلقة المتصلة بإنهاء الاستعمار حلا مرضيا.

٢٤ - وأكد المشاركون من جديد دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية للدفع بعملية إنهاء الاستعمار والتعجيل بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وفقا للقرار ١٤٦/٥٥، وكذلك لرصد الأوضاع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٥ - وأوصت الحلقة الدراسية بأن تواصل اللجنة الخاصة مشاركتها بنشاط في رصد مسيرة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نحو تقرير المصير، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها في هذا الشأن.

٢٦ - وينبغي للجنة الخاصة أن تتناول، حسب الاقتضاء، مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، في المشاورات الدائرة بينها وبين الدول القائمة بالإدارة.

٢٧ - وسيظل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ناقصا ما دامت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي تنتظر الحصول على فرصة لممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا للقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن حالات استعمارية معينة وخاصة. ولابد من كفالة الأمم المتحدة واللجنة الخاصة للحقوق

غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

٢٨ - ولا ينبغي أن يعتبر الإقليم متمتعا بالحكم الذاتي ما دامت الدولة القائمة بالإدارة تمارس منفردة سلطة وضع القوانين والأنظمة الأخرى التي تؤثر على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بدون موافقة هذه الأقاليم، اعتمادا على طرائق مثل إصدار التشريعات والأوامر المجلسية وغير ذلك من الطرائق.

٢٩ - ولا يوجد في عملية إنهاء الاستعمار، وحيث لا تقوم أي خلافات بشأن السيادة، أي بديل لمبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وتعتبر جميع الخيارات المتاحة لتقرير المصير صالحة ما دامت تتفق والرغبات التي تعرب عنها الشعوب المعنية بحرية وما دامت مطابقة للمبادئ المحددة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، وفي القرارين ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، وغيرهما من القرارات والمقررات ذات الصلة.

٣٠ - وتتناقض أية محاولة تهدف إلى التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي بلد مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٣١ - ولاحظ المشاركون أنه لا بد من كفالة اشتراك ممثلين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي لا يوجد فيها خلاف بشأن السيادة، في وضع برنامج العمل الخاص بكل إقليم على حدة. وأشاروا أيضا إلى أنه ينبغي أن يشتمل كل برنامج عمل على حملة إعلامية وتثقيفية لصالح شعوب هذه الأقاليم، وعلى بعثات زائرة توفدها اللجنة الخاصة للتحقق مباشرة من الحالة في هذه الأقاليم، وعلى عملية تشاور تكون مقبولة لدى شعوب هذه الأقاليم، مما يؤدي إلى ممارستها لحقها في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

٣٢ - وينبغي للجنة أن تواصل وضع آلية تستعرض بانتظام سنويا تنفيذ التوصيات المحددة المتعلقة بإنهاء الاستعمار مع التركيز على تنفيذ ولاية اللجنة المبينة في قرارات الجمعية وخطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٣٣ - وفي ضوء تنوع ظروف فرادى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أشار بعض المشاركين إلى الحاجة للنظر في تبني فكر جديد بشأن إنهاء الاستعمار في سياق الواقع العالمي الراهن، على أساس كل حالة على حدة.

٢ - الوعي الجماهيري والحملات الإعلامية

٣٤ - يعتبر استمرار جميع الأطراف المعنية في دراسة مجموعة الخيارات المتعلقة بتقرير المصير وتعميم المعلومات ذات الصلة على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من العناصر الهامة في تحقيق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأهداف خطة العمل.

٣٥ - وأكد المشاركون ضرورة شروع اللجنة الخاصة بنشاط في حملة لتوعية الجماهير بهدف إذكاء وعي شعوب الأقاليم المعنية بخيارات تقرير المصير المدرجة في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، لا سيما في سياق إعداد برنامج العمل الخاص بكل إقليم من الأقاليم. وينبغي أن يهدف البرنامج إلى تعميم المعلومات وتوعية الجماهير في هذه الأقاليم، بغية زيادة فهم شعوبها لخيارات المركز السياسي المشروع المتاحة أمامها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك إعلان عام ١٩٦٠.

٣٦ - وشجع المشاركون، في هذا الصدد، إدارة شؤون الإعلام على مواصلة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك بين وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية،وجماعات المجتمع المدني، باستخدام أدوات الاتصال المتاحة لها، والاستفادة من الفرص السانحة من قبل الحلقات الدراسية والبعثات الزائرة. ويمكن أن تساعد مراكز الأمم المتحدة للإعلام في هذه العملية. وأحاط المشاركون علما بالجهود التي تضطلع بها الإدارة ووحدة إنهاء الاستعمار في إعداد كتيب بعنوان ''ما الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''، وهو متاح حاليا من خلال موقع إنهاء الاستعمار التابع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنيت، الذي سيتواصل إثراؤه بالمواد.

٣٧ - وشجع المشاركون الأمم المتحدة على مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي مُنحت مركز المراقب في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة والدورات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة، من خلال تيسير تعميم المعلومات عليها بشأن المؤتمرات والدورات.

٣٨ - وينبغي مطالبة شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم الدعم والمساعدة إلى أي عملية تشاور تعقد في أي من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن أي إجراء من إجراءات تقرير المصير. وكرر المشاركون التأكيد على أهمية هذه المساعدة، وأقروا بدور شعبة المساعدة الانتخابية في استفتاء توكيلاو.

٣ - البعثات الزائرة والخاصة

٣٩ - أشار المشاركون إلى أن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقدموا بطلبات عديدة في الحلقة الدراسية لإيفاد بعثات زائرة وخاصة في أقرب وقت ممكن، ودعوا الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون في تيسير إيفاد هذه البعثات إلى الأقاليم التي لا يوجد فيها خلاف بشأن السيادة. كما أحاطوا علما بالأثر الايجابي الذي تركته البعثتان الخاصتان إلى برمودا عام ٢٠٠٥، وإلى جزر تركس وكايكوس عام ٢٠٠٦، اللتان أمكن إيفادهما بفضل التعاون مع الدولة القائمة بالإدارة. وكرر المشاركون التأكيد على أهمية هذه البعثات في توعية جماهير الأقاليم بمسائل إنهاء الاستعمار والخيارات الممكنة المتاحة لتقرير المصير، وتقييم الحالة فيها والوقوف على رغبات وطموحات شعوبها فيما يتعلق بوضعها المستقبلي، ودعوا الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون على تيسير تنظيم مثل هذه البعثات.

٤ - الحلقات الدراسية الإقليمية

٤٠ - تشكّل الحلقات الدراسية الإقليمية، بوصفها من أنشطة خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، منتدى فعالا من أجل تركيز النقاش على المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتتيح الفرص لممثلي شعوب هذه الأقاليم لتقديم آرائهم وتوصياتهم إلى اللجنة الخاصة. وينبغي على الدول القائمة بالإدارة تيسير مشاركة ممثلي الأقاليم المنتخبين في الحلقات الدراسية تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة.

٤١ - ويظل الطابع الإقليمي للحلقات الدراسية، التي تُعقد بالتناوب بين منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، عنصرا بالغ الأهمية لكفالة نجاحها.

٤٢ - وأحاط المشاركون علما بقرار اللجنة الخاصة تنسيق حلقاتها الدراسية السنوية مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي سيُضطلع بها في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك البعثات الزائرة، حسب الاقتضاء، بغية ترشيد مواردها.

٤٣ - وينبغي أن تعتمد اللجنة الخاصة تقرير الحلقة الدراسية المعقودة في يانوكا، فيجي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأن تدرجه في تقريرها إلى الجمعية العامة، أسوة بتقاريرها عن الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة. كما أوصى المشاركون بأن تدمج اللجنة الخاصة، قدر الإمكان، توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية في قراراتها ذات الصلة بإنهاء الاستعمار، لأن تلك التوصيات تعبير هام عن إرادة شعوب الأقاليم.

٤٤ - وكرر المشاركون في الحلقة الدراسية تأكيد أهمية الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة التي عُقدت في فانواتو (١٩٩٠)، وبربادوس

(١٩٩٠)، وغرينادا (١٩٩٢)، وبابوا غينيا الجديدة (١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٤)، وترينيداد وتوباغو (١٩٩٥)، وأنتيغوا وبربودا (١٩٩٧)، وفيجي (١٩٩٨ و ٢٠٠٢)، وسانت لوسيا (١٩٩٩)، وجزر مارشال (٢٠٠٠)، وكوبا (٢٠٠١)، وأنغيلا (٢٠٠٣)، ومادانغ (٢٠٠٤)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (٢٠٠٥).

٥ - دور الدول القائمة بالإدارة والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة

٤٥ - رحب المشاركون بحضور ممثلي فرنسا والولايات المتحدة ونيوزيلندا كمراقبين، وأعربوا عن أسفهم لعدم تمثيل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وكرروا دعوتهم لكل الدول القائمة بالإدارة للشروع في إجراء حوار بنَّاء مع اللجنة الخاصة في المستقبل.

٤٦ - وأوصت الحلقة الدراسية مرة أخرى بأن تدخل اللجنة الخاصة، والدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مناقشات بناءة، وأن تطرق سبلا مبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف العقد الدولي الثاني وخطة عمله للقضاء على الاستعمار على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. غير أن المشاركين أعربوا، مع ذلك، عن القلق إزاء استمرار عدم التعاون من جانب اثنتين من الدول القائمة بالإدارة، ورأوا أنه قد يكون من المفيد الطلب إلى الأمين العام أن يبذل ''مساعيه الحميدة'' لكسر حالة الجمود.

٤٧ - ولفت المشاركون انتباه الدول القائمة بالإدارة إلى الخيارات الثلاثة الواردة في القرار ١٥٤١ (د-١٥) (المرفق) الصادر في عام ١٩٦٠ الذي أعلنت فيه الجمعية أن الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي يمكن له أن ينال قسطا كاملا من الحكم الذاتي، على نحو ما هو متوخى في الميثاق: (أ) بصيرورته دولة مستقلة ذات سيادة؛ أو (ب) بارتباطه الحر مع دولة مستقلة؛ أو (ج) بالاندماج مع دولة مستقلة.

٤٨ - وأعربت اللجنة الخاصة عن تقديرها للأرجنتين، وأسبانيا، والبرازيل، والجزائر، وكيريباس، والمغرب على مشاركتها في الحلقة الدراسية، وشجعت الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة التعاون معها.

باء - حالة توكيلاو

٤٩ - ولاحظت الحلقة الدراسية مع التقدير العملية الشرعية المنظمة لمسيرة توكيلاو نحو تقرير المصير، التي تأسست وأديرت على أساس العادات المحلية والواقع المعاش من خلال عملية تشاور مكثفة. كما لاحظت الحلقة الدراسية التقدم المحرز في العلاقة بين توكيلاو

كإقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي وبين نيوزيلندا باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة في سياق تقرير المصير، ودعت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة إلى وضع ترتيبات تعاون أوثق من أجل استدامة عملية الحكم الذاتي، مع التزام ثابت من الأمم المتحدة باعتبارها حَكَماً نزيها.

٥٠ - ولاحظت الحلقة الدراسية كذلك قرار توكيلاو بإجراء استفتاء أخر حول تقرير المصير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ورأت أنه ينبغي النظر إلى الحق في تقرير المصير ودعمه في سياقه المتفرد (أي بإتباع نهج كل حالة على حدة). كما لاحظت أن الأطراف الثلاثة المعنية جميعها (توكيلاو، والدولة القائمة بالإدارة، والأمم المتحدة) يجب أن تشترك في بذل جهد منسق لكفالة نشر كل المعلومات عن مشروعي المعاهدة والدستور، ومناقشتها والتشاور بشأنها من خلال برنامج شامل للتوعية في قرى توكيلاو وفيما بين سكان توكيلاو الذين يعيشون في الخارج على مدار الإثني عشر شهرا القادمة.

٥١ - وأشار المشاركون إلى الاستعدادات التي تقوم بها توكيلاو من أجل إجراء الاستفتاء الثاني حول تقرير المصير، وسلموا بضعف توكيلاو، وأيدوا ما تنشده من زيادة في المساعدات. كما أشاروا إلى إنشاء صندوق استئماني دولي ليشكل استثمارا مضمونا وآمنا للأجيال القادمة من سكان توكيلاو. وحثوا الدول الأعضاء على مواصلة الإسهام في الصندوق بعدة طرق من بينها قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم مائدة مستديرة للمانحين.

٥٢ - وأوصى المشاركون بأن تقوم الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، بدعم من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، قدر الإمكان بتعزيز تحقيق أولويات توكيلاو الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. فدعم هذه الأولويات سيمثل إسهاما لا يستهان به، وسيضيف إلى ثقة شعب توكيلاو وهذا البلد يقترب من الاستفتاء الثاني بشأن تقرير المصير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

جيم - وجهات نظر الدول القائمة بالإدارة، وممثلي الأقاليم، والخبراء في منطقة المحيط الهادئ

٥٣ - ولاحظ المشاركون بقلق المنشآت والأنشطة العسكرية للدول القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتنافى مع حقوق ومصالح الشعوب المعنية وتؤدي إلى نشوء مخاطر صحية وبيئية جسيمة.

٥٤ - وأحاط المشاركون علما ببيان ممثل منظمة الشعب من أجل الحقوق الأصلية في غوام، وبما أعرب عنه من قلق فيما يتعلق بازدياد الوجود العسكري للدولة القائمة بالإدارة، الذي قال إنه يؤثر تأثيرا سلبيا على ثقافة وحياة السكان الأصليين. كما أحاطوا علما بما أعرب عنه من شواغل بشأن آثار الهجرة الواسعة النطاق للجزيرة.

٥٥ - وأحاطت الحلقة الدراسية علما ببياني اثنتين من المنظمات غير الحكومية من كاليدونيا الجديدة، أعربتا فيهما عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في بعض جوانب اتفاقات نوميا (A/AC.109/2114، المرفق)، وبخاصة تلك الجوانب التي تشير إلى المسائل البيئية، والتنمية الاقتصادية، والحفاظ على القيم الثقافية للشعوب الأصلية، فضلا عن المسائل المتصلة بإعادة تشكيل الهيئة الانتخابية. كما أحاط المشاركون علما بالطلب الموجه إلى اللجنة الخاصة لإجراء استعراض منتصف المدة لاتفاقات نوميا خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وأحاطت الحلقة الدراسية علما ببيان الدولة القائمة بالإدارة عن التقدم المحرز حتى الآن، وعن التزامها بتنفيذ اتفاقي ماتينيون (A/AC.109/1000، الفقرات ٩-١٤) ونوميا تنفيذا كاملا.

٥٦ - كما أحاطت الحلقة الدراسية علما بما أعرب عنه ممثلا منظمتي كاليدونيا الجديدة من قلق إزاء عدم توفر الترجمة الشفوية من اللغة الفرنسية، وهو ما أعاق مشاركتهما على الوجه الأمثل.

٥٧ - وأحاطت الحلقة الدراسية علما ببيان نائب حاكم ساموا الامريكية، الذي تضمن تأكيده أن الإقليم راض عن علاقته الحالية مع الدولة القائمة بالإدارة، وأنه يود استكشاف سبل ووسائل رفعه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأشارت الحلقة الدراسية أيضا كذلك إلى أنه كي يتم رفع إقليم من القائمة، يتعين اتخاذ خطوات بعينها وفقا لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن، كما لابد من مشاركة الدولة القائمة بالإدارة، وهو ما لا يحدث في هذه الحالة.

دال - متابعة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٥

٥٨ - أحاط المشاركون علما بالتقدم الذي أحرزته بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتحديات التي واجهتها في منطقة البحر الكاريبي والتي قد تسهم في التوصل إلى قرار بشأن ممارستها لحقها في تقرير المصير في المستقبل القريب، في حين لا تزال أقاليم أخرى تواجه صعوبات في بلورة عملية تفضي إلى تقرير مصيرها.

٥٩ - وأحاطت الحلقة الدراسية علما ببيان ممثل جزر فيرجن البريطانية، الذي عرض فيه أخر المعلومات عن حالة عملية التحديث الدستوري التي تجري في الإقليم، التي من المنتظر أن

تؤدي إلى إقرار دستور جديد في المستقل القريب. كما أحاطت علما ببيان الممثل بشأن التعاون مع الدولة القائمة بالإدارة. غير أن الحلقة الدراسية لاحظت استمرار عدم مشاركة الدولة القائمة بالإدارة في جهود اللجنة الخاصة.

٦٠ - وأحاطت الحلقة الدراسية علما ببيان مثل جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، الذي أكد فيه مجددا أن إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها إقليمه، هو غاية من غايات ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الصكوك القانونية الدولية. فالقرار الذي اتخذته حكومة الإقليم بمعالجة الهيكل الداخلي للحكومة من خلال صياغة دستور محلي لن يغير من وضع التبعية، ويجب على الأمم المتحدة أن تراقب بصورة مستمرة عملية تحديد الوضع السياسي الدائم للإقليم.

هاء - آراء ممثلي الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٦١ - وعند النظر في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، أكد المشاركون مجددا ضرورة مواصلة اللجنة الخاصة تشجيع استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بهدف إيجاد حل للمسألة، مع أخذ مصالح سكان الإقليم في الاعتبار، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٢ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، حث المشاركون الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يضمن تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، مشيرين إلى دور ومسؤوليات الطرفين في هذا الصدد، وحثوا الطرفين ودول المنطقة على مواصلة التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة للخروج من حالة الجمود الراهنة وإحراز تقدم نحو حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. وأشار المشاركون إلى ولاية اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

واو - دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٦٣ - أعربت اللجنة الخاصة عن تقديرها لمشاركة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبيان الذي ألقاه في سياق الجهود التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في المحيط الهادئ ، وبخاصة في توكيلاو. كما أقر المشاركون بإسهام الخبراء في مسألة التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمساعدة التي تقدمها.

٦٤ - وأيد المشاركون توطيد التعاون بين اللجنة الخاصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل التشجيع على تعزيز وزيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وحث المشاركون اللجنة الخاصة على التماس المساعدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ قرار المجلس ٢٠٠٦/٣٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن ''الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''.

٦٥ - وينبغي أن تيّسر لكل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سبل الوصول إلى برامج الأمم المتحدة ذات الصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك البرامج المنبثقة عن خطط عمل مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، بهدف تعزيز بناء القدرات، بما يتماشى مع الأعمال التحضيرية اللازمة لتحقيق الحكم الذاتي الداخلي فيها بالكامل.

٦٦ - وأكدت الحلقة الدراسية أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أن تواصل استكشاف سبل تعزيز تدابير الدعم القائمة، ووضع برامج مناسبة لتقديم المساعدة إلى الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والسعي إلى إيجاد مقترحات ملموسة تكفل تنفيذ الوكالات المتخصصة للقرارات ذات الصلة تنفيذا كاملا، على نحو ما هو مفصل في قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٦٧ - وسلّم المشاركون بضعف الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الذي لا يزال يمثل شاغلا كبيرا، وأشاروا أيضا إلى أن هذا الضعف سيتزايد ما لم تتخذ تدابير عاجلة لمعالجة قدرات الأقاليم وتعزيزها، وفقا لإعلان موريشيوس المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥[٤]، وأعربوا عن تقديرهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ولجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة لما تضطلع به من جهود في هذا الصدد.

٦٨ - وأكدت الحلقة الدراسية مجددا تأييدها لمشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وفي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المختصة، في الوقت الراهن. ودعت إلى زيادة مشاركة هذه الأقاليم في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة، دعما لعملية إنهاء الاستعمار، شريطة الالتزام بالنظام الداخلي للجمعية العامة،

(٤) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. إعلان موريشيوس (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

ووفقا لأحكام قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بأقاليم معينة.

٦٩ - وطلب المشاركون إلى الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة، التي هي أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تؤيد ضم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المنتسبة إلى عضوية اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بصفة مراقب في المجلس، عملا بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذي الصلة ووفقا لمواد النظام الداخلي للمجلس.

٧٠ - وأوصى المشاركون اللجنة الخاصة بإقامة روابط أوثق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وشجعت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على توثيق الاتصالات مع تلك المنظمات.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

أعضاء اللجنة الخاصة

سانت لوسيا*	أنتوني بريان سيفرين[أ] (الرئيس)
الكونغو*	لوك جوزيف أوكيو[أ] (نائب الرئيس)
كوبا*	رودريغو ماليركا دياز[أ] (نائب الرئيس)
الاتحاد الروسي*	ألبرت سيتنيكوف[أ]
إندونيسيا	فرانسيس غوريتمو
فيجي (البلد المضيف)	إيسيكيلي ماتايتوغا سولو مارا سينيفالاتي س. نافوتي[أ]
سانت لوسيا	ميشيل جوزيف
سيراليون*	سولاي – ماناه كبوكومو[أ]
الصين	فاي مينغزينغ

(أ) عضو في الوفد الرسمي للجنة الخاصة.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الأرجنتين	جيراردو أبيل دياز بارتولومي آنا مارسيلا باستورينو
أسبانيا	ألبرتو فيريلا
البرازيل	إدواردو كارافالو
الجزائر	حمزة يحيى شريف
كيريباس	تيباو أوريكا
المغرب	الحسن زاهد رمضان مسعود العربي كمال صديقي

الدول القائمة بالإدارة

فرنسا (مراقب)	جان – ماري بوفاندو
نيوزيلندا	دافيد بايتون
الولايات المتحدة الأمريكية (مراقب)	ليديا فالفين – نومورا

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

توكيلاو	فايبولي كولوي أوبريان جوفيليسي سوفيناكاما
جزر فرجن البريطانية	كدريك بيكرينغ
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	كارلايل كوربين
جزر فوكلاند (مالفيناس)[ب]	ريتشارد دافيز
ساموا الأمريكية	آيتوفيلي توسي سونيا
كاليدونيا الجديدة	جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني نيكول وايا باتريشيا غوا
الصحراء الغربية	فاضل كمال محمد

(ب) ثمة نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

المنظمات غير الحكومية

لجنة ريبو نو (كاليدونيا الجديدة)	رافاييل مابو غوستاف أغورو فيكتور أوتشو
منظمة الشعب من أجل الحقوق الأصلية (غوام)	هوب ألفاريز كريستوبال
مركز المعلومات المعني بقضايا المحيط الهادئ (فيجي)	ركس روماكيك جاكوب رومبياك جون أ. أونداوامي

الخبراء

فالاني أوكوسو (توكيلاو)

كارلايل كوربين (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مادس ك. نيلسن
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	لوزانا كوروفولافولا

المرفق الثاني

بيان أنتوني بريان سيفرين، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة الخاصة

عند تناول دور اللجنة الخاصة في عملية إنهاء الاستعمار، أبدأ بعرض لمحة تاريخية موجزة.

فقد أنشئت اللجنة الخاصة عام ١٩٦١ بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ لتدرس تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذي اعتمد قبل عام في ١٩٦٠.

وحلت اللجنة الخاصة محل لجنة المعلومات الواردة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي كانت قائمة قبل اعتماد الإعلان، قبل أن يتم حلها في نهاية الأمر عام ١٩٦٣. وبناء عليه، فقد أسندت إلى اللجنة الخاصة الولاية الإضافية المتمثلة في دراسة المعلومات التي تحيلها الدول القائمة بالإدارة إلى الأمم المتحدة عن التطورات التي تحدث في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتتألف عملية إنهاء الاستعمار من شقين، أحدهما يتعلق بالمعلومات والآخر بالتحليل.

وعادة ما يتم تجديد ولاية اللجنة الخاصة كل سنة بموجب قرار من الجمعية العامة.

وفي عام ١٩٩١، اعتمدت الجمعية العامة العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، الذي كان يتضمن خطة عمل تقرر مهام محددة يتعين الاضطلاع بها على الصعيد الدولي وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة. كما تضمنت تدابير يتعين اتخذها من قبل الدول القائمة بالإدارة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومن قبل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وفي هذا الصدد، طلبت خطة العمل من اللجنة الخاصة ''إعداد تحليلات دورية للتقدّم المحرز في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومدى ذلك التنفيذ في كل إقليم من الأقاليم''.

كما دعت خطة العمل اللجنة الخاصة إلى الإبلاغ عن ''أثر الحالة الاقتصادية والاجتماعية على التقدّم الدستوري والسياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''.

وخلال المناقشة العامة في اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة على مدار العقد الدولي الأول، أعرب عدد من الوفود عن القلق من أنه في حين توفر ورقات العمل التي تقدمها الأمانة العامة سنويا عن كل إقليم معلومات إحصائية وغيرها من المعلومات المفيدة، فإنها لا تقدم التحليل اللازم الذي طلبته خطة العمل لتعريف الدول الأعضاء بأوضاع الأقاليم. وخلال تلك الفترة، اقتُرحت تدابير بديلة للاضطلاع بهذه الدراسات، بيد أنها لم تُنفذ.

وفي ضوء إخفاق العقد الأول في تحقيق القضاء على الاستعمار، أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠٠٠ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، مع خطة عمل مشابهة لخطة عمل العقد الأول.

وواصلت الوفود الإعراب عن القلق إزاء غياب الدراسات التحليلية، وكان آخرها في بيان الجماعة الكاريبية أمام اللجنة الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وفي خطتي عمل العقدين على حد سواء، طُلب من اللجنة الخاصة عقد حلقات دراسية إقليمية، وهو ما فعلته بصورة تدعو للإعجاب، وأن تلتمس التعاون الكامل من جانب الدول القائمة بالإدارة فيما يتعلق بإيفاد البعثات الزائرة، وهو ما تحقق فيه قدر من النجاح.

كما أن خطتي عمل العقدين على حد سواء وجهتا اللجنة الخاصة لتسهيل مشاركة ممثلين للأقاليم في المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك في الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة واللجنة الخاصة ذاتها وهيئات إنهاء الاستعمار الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، سهلت اللجنة الخاصة مشاركة بعض الأقاليم من خلال بياناتها أمام اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة. وفيما يتعلق بالمشاركة في الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، أوصت اللجنة الخاصة بإدراج فقرات بهذا المعنى في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. غير أن حكومات الأقاليم نفسها هي التي تسهل التنفيذ الفعلي لمشاركتها في مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة والمنظمات الدولية المعنية. (سيقدم أحد الخبراء ورقة في وقت لاحق من هذه الحلقة الدراسية لمناقشة هذه المسألة بصورة أكثر توسعا).

ولا تزال اللجنة الخاصة تطلب أن تبلغها الوكالات المتخصصة ببرامج المساعدة التي تقدمها إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عملا بقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن، غير أن عدد الوكالات التي تبلغها بذلك لا يزال قليلا للغاية. ويلزم تبني أساليب مبتكرة

لكفالة نقل المعلومات المتعلقة بهذه البرامج، والشروع في برامج من هذا القبيل في وكالات الأمم المتحدة التي لا تقوم بها حاليا، عملا بقرارات الجمعية العامة.

وفي أطر العمل الاستراتيجية المقترحة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لإدارة الشؤون السياسية التي توفر الخدمات للجنة الخاصة، ترد إشارة إلى تعاون اللجنة الخاصة مع إدارة شؤون الإعلام في نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال المنشورات والبرامج التليفزيونية والإذاعية. وأعرب ممثلو الأقاليم عن القلق من أن هذه المعلومات لا تصل إلى الأقاليم.

وختاما، فإن الدور الإعلامي للجنة الخاصة في الإبلاغ عن المعلومات المحالة إلى الأمم المتحدة عن التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إنما يتضح في تجميع المعلومات من الدول القائمة بالإدارة، والعديد من هيئات الأمم المتحدة، والتقارير الصحفية. ويتم تنسيق هذه المعلومات في ورقات العمل التي تعدها الأمانة العامة.

ولا يجري تنفيذ الولاية الأصلية للجنة الخاصة، المتمثلة في دراسة تطبيق إعلان إنهاء الاستعمار، تنفيذا فعالا. ومن الضروري إيجاد وسائل مبتكرة للاضطلاع بهذا الجانب الهام من عمل اللجنة، مع توفير موارد جديدة، في حدود الموارد المتاحة للجنة الخاصة، أو من موارد خارجية.

ومن الجدير بالملاحظة أن ولاية اللجنة الخاصة لا تتمثل في إقناع شعوب الأقاليم أو التأثير عليهم لاختيار بديل سياسي بعينه. فإننا ندرك أن هناك فهم خاطئ منتشر - تروجه بعض الدوائر - مؤداه أن اللجنة الخاصة موجودة لإرغام الأقاليم على الانتقال فورا إلى وضع الاستقلال. وهذا ليس صحيحا. فاللجنة الخاصة موجودة لتزويد شعوب الأقاليم بمعلومات عن جميع خيارات المساواة السياسية المتاحة لهم، ولمساعدتهم في تعزيز عملية تقرير المصير، حيثما تسنى لها ذلك.

المرفق الثالث

رسالة من الأمين العام

إنه لمما يسعدني أن ابعث بتحياتي لجميع المشاركين في هذه الحلقة الدراسية التي تنظمها الأمم المتحدة عن إنهاء الاستعمار. وإنني أتوجه بالشكر لحكومة فيجي لموافقتها الكريمة على استضافة هذه المناسبة، وعلى قيامها بذلك خلال وقت قصير، مما كفل عقد هذه الحلقة الدراسية في منطقة المحيط الهادئ حقا خلال العام الحالي. كما أتوجه بالشكر إلى فيجي لمساندتها المستمرة للأمم المتحدة.

ولقد تحقق الكثير في الجهود المبذولة من أجل إنهاء الاستعمار منذ السنوات الأولى للأمم المتحدة، وبخاصة منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عام ١٩٦٠ وإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. غير أن إنهاء الاستعمار، كما نعرف جميعا، لم يكتمل بعد، فلا يزال هناك ١٦ إقليميا لا تتمتع بالحكم الذاتي. ومن واجب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الوصول بهذه العملية إلى نهايتها المنشودة.

ووصولا لتلك الغاية، يُعد تعاون الدول القائمة بالإدارة أمرا حيويا إذا ما أريد للجنة الخاصة أن تنفذ ولايتها بشكل فعال. وإنني على علم بأن اللجنة الخاصة قد طلبت أن أمارس مساعيّ الحميدة لتيسير هذه العملية حيثما تنشأ الحاجة إلى ذلك. وفي الوقت ذاته، فإنني أكرر دعوتي لجميع الدول القائمة بالإدارة كي يبدي النية الحسنة والاستعداد لتنفيذ المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد كان الاستفتاء الذي أجري في توكيلاو في شباط/فبراير خطوة هامة في سعي الإقليم وراء تقرير مصيره. ويُعد المسار الذي اختطه هذا الإقليم الصغير الواقع في المحيط الهادئ، بمساعدة من الدولة القائمة بالإدارة، نيوزيلندا، مثالا لما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الإرادة السياسية والتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية.

وستكون هذه أخر رسالة أوجهها إليكم كأمين عام. وإنني لأتوجه بالشكر للجنة الخاصة، ولجميع الأطراف الأخرى الملتزمة بعملية إنهاء الاستعمار لما قدموه لي من دعم طوال الفترة التي توليت فيها منصبي. ويظل الأمل يحدوني في أن جهودكم ستؤدي إلى إعادة تنشيط الحوار، وإلى حل المسائل المعلقة. وأرجو أن تتقبلوا أصدق تمنياتي لكم بعقد حلقة دراسية مثمرة.

المرفق الرابع

قرار بشأن الإعراب عن التقدير لحكومة فيجي وشعبها

إن المشتركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ،

وقد اجتمعوا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في يانوكا، فيجي، بغرض استعراض أولويات العمل في تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار،

وقد استمعوا إلى البيان الهام الذي أدلى به الأونرابل بيو تابايوالو، وزير المشاريع الصغيرة وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية جزر فيجي،

وقد أحاطوا علما بالبيانات الهامة التي أدلى بها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

يعربون عن عميق امتنانهم لحكومة فيجي وشعبها لتزويد اللجنة الخاصة بالمرافق اللازمة لعقد حلقتها الدراسية، ولمساهمتهما الممتازة في نجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما للضيافة البالغة السخاء والكرم والاستقبال الحار والودي اللذين شملا بهما المشاركين طوال مقامهم في يانوكا.

250107 260107 07-20312 (A)